

الجلسة التدريبية الثالثة

**تطبيقات حالات دراسية لبعض التجارب
الناجحة في إعداد استراتيجيات التنمية المحلية**

مقدمة

- هناك تجارب كثيرة في العالم للتنمية المحلية تستحق أن تدرس دراسات مستفيضة، ويجب التركيز على أكثرها قربا للتطبيق في الدول العربية، فهناك تجارب عربية ناجحة في إنشاء إعداد الاستراتيجيات في كل من مصر والجزائر وتونس ولبنان والسودان، ومثل ذلك يقال عن أوروبا، والأمريكتين.
- وهناك تجربتان من أكثر التجارب نجاحاً في العالم في إعداد استراتيجيات التنمية المحلية، هما التجربة اليابانية والتجربة الماليزية.
- كما أن هناك عدداً من التجارب الدولية الأخرى والتي ستم مناقشتها وتحليلها في هذه الجلسة التدريبية تخص استراتيجيات تنمية المدن الساحلية إقليمياً، حيث تشابه الظروف المحلية في جانب معين يمكن الاستفادة منه في التنمية المحلية للمدن العربية.

■ ونظراً لتعدد التجارب المراد تحليلها، وأن لكل تجربة من تلك التجارب الدولية فكرة خاصة بها، فقد تم التحليل من خلال عناصر رئيسة اتفقت عليها كل التجارب في جميع مراحلها، والخاصة بتطوير استراتيجيات المدن الساحلية، على سبيل المثال، من خلال عرض الاستراتيجيات التي أرادت أن تحققها كل تجربة والطرق المستخدمة لتحقيقها، ومن ثم عرض النتائج التي توصلت لها هذه الاستراتيجيات وتحليل المشكلات التي واجهتها كل تجربة على حده.

■ وأخيراً، أوجه الاستفادة التي يمكن بعدها تحديد مدى إمكانية تطبيق مثل هذه الاستراتيجيات على مستوى الدول العربية.

■ وتنتهي الجلسة التدريبية بمشاركة المدربين في استخلاص النتائج التي توصلت إليها تلك التجارب ومدى إمكانية الاستفادة منها على مستوى الدول العربية.

تجارب ناجحة في استراتيجيات التنمية المحلية

دروس من الدول النامية والمتقدمة

الأسس العلمية لتقييم التجارب والممارسات المحلية الناجحة

- إنَّ تحديد الممارسات الناجحة مقارنة بالممارسات غير الناجحة تعد مخاطرة غير مأمونة إلى حد كبير، بسبب:
- ✓ تنوع مجالات التقييم بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والبناء المستدام للقدرات المحلية، وتباين الوزن النسبي لكل منها .
- ✓ اختلاف المعايير والمؤشرات الفرعية لكل مكون .
- ✓ التزام المؤسسة بأهداف محددة سلفا .
- ✓ تدخل الأهواء والأغراض الشخصية للقيادات المحلية .

حدود الممارسات المحلية الناجحة

- تقرير الممارسات الناجحة من عدمه مسألة تحكيمية تعتمد على مؤشرات ومعايير مسبقة للقياس والتقييم.
- يعتمد نجاح تجربة التقييم للممارسات المحلية المختلفة على حرفية ونزاهة وموضوعية اللجنة المشكلة لتقرير المؤشرات الإنمائية المختلفة للتقييم.
- لا يوجد نموذج وحيد لتقييم التجارب المحلية في تنفيذها استراتيجياتها ومخططاتها الإنمائية المحلية في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

التجارب المحلية الناجحة في مجالات التنمية في بعض الدول

ترتكز التجارب الناجحة في مجالات التنمية المحلية في بعض الدول على عدد من العناصر الأساسية، هي:

- دور المحليات في تعزيز المشاركة الشعبية وتنمية دور المجتمع المدني.
- دور المحليات في التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات.
- دور المحليات في مجال العمل.
- تطبيقات اللامركزية لمصلحة الفقراء.

متطلبات تعزيز الممارسات المحلية الناجحة

■ **الاستقلال الذاتي واللامركزية المالية:** الاعتمادات المالية المركزية تفقد المحليات الحافز على العمل بكفاءة، وقد تؤدي إلى تآكل السلطة المحلية الحقيقية وقدرتها على إحداث تغيير. وفي ذات الوقت، تؤدي آليات إعادة التوزيع من الميزانية المركزية إلى التخفيف من أوجه عدم المساواة بين المناطق، التي قد تنجم عن تطبيق اللامركزية المالية.

■ **توفير الدعم والضمانات من المركز:** الدعم المركزي يضمن الالتزام بالسياسات الوطنية وتنسيق المصالح الإقليمية بين مختلف الوحدات المحلية، مثل: الرسوم الخاصة بالطرق السريعة، وفرص الحصول على موارد مشتركة للمياه. والضمانات مطلوبة لمعالجة الاختلالات، ولتجنب استغلال السلطات.

متطلبات تعزيز الممارسات المحلية الناجحة

- **التدريب وبناء القدرة الإدارية:** في مجالات: المحاسبة، والإدارة العامة، والإدارة المالية، والاتصالات العامة، والعلاقة بين المجتمعات المحلية، وتحديد الاحتياجات المجتمعية، وتنمية الموارد المالية.
- **المشاركة الشعبية واسعة النطاق:** في جنوب أفريقيا، زادت الشراكات بين المجتمعات المحلية والحكومات المحلية من احتمالات تخصيص العائدات طويلة الأمد للمجتمع المحلي. وفي غينيا، تبين من مشروع تجريبي أن المجتمعات المحلية بارعة في تصميم وإدارة المشروعات من قبيل إنشاء وصيانة البنية الأساسية الجديدة.

أولاً - التجارب الإقليمية



المقدمة

- تستهدف الادبيات الإقليمية والدولية المتاحة لإعداد استراتيجيات التنمية المحلية مساعدة الحكومات والسلطات المحلية والمجتمعات المدنية في مجالات جمع وإدارة وتحليل المعلومات وإنتاج المؤشرات التنموية، وللمساهمة في إعداد سياسة تنمية محلية أكثر فعالية، ومساعدة المسؤولين في فهم التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والسكانية والبيئية داخل المحليات، واستخدام تلك المعرفة في إعداد خطط تنمية أكثر فعالية.
- وعلى الرغم من اختلاف الظروف التي تمر بها مختلف البلدان، إلا أن الكثير من الدول تجاوزت كثير من الدول مع تلك التوجهات وأعدت استراتيجياتها وفقا لتلك الأدبيات مع الاستفادة من تجارب الإقليمية والدولية في هذا المجال

التجارب العربية

- تولي العديد من الدول العربية موضوع إعداد استراتيجيات التنمية المحلية أهمية كبيرة، وهو ما توضحه بعض التجارب الناجحة في هذا المجال. وتشير الدراسات التحليلية للبيانات المتاحة عن تلك التجارب، أن واقع معظم الدول العربية في مجال إعداد الاستراتيجيات المحلية لا زال متواضعا حتى الآن وعدم شموليتها واستمراريتها بشكل عام نظرا لغياب أهم الآليات اللازمة لنجاحها.
- في ضوء التوجهات العالمية وتوصيات الاجتماعات العربية الإقليمية بأهمية إعداد الاستراتيجيات المحلية، قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد المؤشرات المحلية على مستوى المحافظات كنواة لإعداد الاستراتيجيات التنموية للمحليات.

التجربة المصرية

- وقد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بدراسة منظومة التخطيط ومتطلباتها من خلال المراسد الإقليمية ثم المراسد المحلية التي تم إنشاؤها لهذا الغرض، وتم تحديد المهام الأولية للمراسد المتمثلة فيما يلي:
 - وضع خطة عمل لإنشاء المراسد المحلية.
 - تدريب الكوادر المحلية ورفع كفاءة العاملين بالمحليات.
 - إعداد وتحليل المؤشرات المحلية ومتابعتها وتطويرها بما يلاءم خصوصية المجتمع المحلي.
 - رصد وقياس كفاءة السياسات التنموية والمحلية والوطنية من خلال المؤشرات التي يتم تطويرها لتحقيق هذا الغرض.
 - تنظيم دورات ولقاءات تشاورية مع الشركاء، تنظيم لقاءات دورية (محلية وعربية).
 - ربط العمل بين المحليات مع المحليات الأخرى داخل الدولة.
 - إعداد التقارير والنشرات الدورية.

- وقد قامت المحليات في مصر بعقد مجموعة من الدورات التدريبية، كما قامت بإعداد وتطوير المؤشرات وتبادل الخبرات عن طريق إعداد وتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية بالتعاون مع المحليات في كل من مدينة طنطا ومدينة الإسماعيلية، وكذلك تبادل الخبرات على المستوى العربي والعالمي.
- ولعل من أهم المشكلات التي واجهت التجربة المصرية في إعداد استراتيجيات التنمية المحلية هو عدم توفر البيانات بصورة تفصيلية، وعدم وجود منهجية للربط بين المصادر المتعددة للبيانات، بالإضافة إلى عدم ملائمة بعض المؤشرات للظروف الاجتماعية على المستوى الوطني.
- وقد قامت الوزارة بوضع إطار عام لإعداد الاستراتيجيات وإنتاج المؤشرات يتمثل في الاعتماد على التعدادات العامة للسكان والإسكان، واستخدام أسلوب المسوح الميدانية لتجميع البيانات الأساسية، واستنتاج وتقدير بعض المؤشرات بالاعتماد على مؤشرات أخرى.

- وقد تقدم التجربة المصرية رصيда وضع الاستراتيجيات والتي صنفنا على أساسها بتصميم مؤشرات محلية لمؤتمر (اسطنبول +5 لعام 2001) والذي تضمن المؤشرات العامة (الخلفية الوطنية)، ومؤشرات الأوضاع الحضرية. وتم تصنيف مؤشرات الأوضاع الحضرية إلى عدة محاور تتعلق بالماوى والتنمية الاجتماعية واستئصال الفقر وكذلك الإدارة البيئية والتنمية الاقتصادية والإدارة المحلية والتعاون الدولي.
- وقد تضمنت المؤشرات الحضرية لكل من المراصد المحلية في كل من مدينة طنطا ومدينة الإسماعيلية، وتستمد التجربة المصرية نجاحها النسبي من قدرتها على الاستمرار والتطوير.

التجربة الأردنية

- بدأت التجربة الأردنية من خلال المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بإعداد استراتيجيات للتنمية المحلية من خلال برنامج المؤشرات الإسكانية لاستعماله في مراقبة ورصد قطاع الإسكان، وتنفيذ توصيات الاستراتيجية الوطنية للإسكان منذ عام 1988.
- وقد أعدت المؤسسة تلك الاستراتيجية ابتداء من عام 1993 لمدينة عمان (بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة) وركزت على IO مؤشرات إسكانية رئيسية تقيس التغيرات الأساسية في مجال العرض والطلب والتمويل للمساكن.

- وقد تم تحديث تلك الاستراتيجية عام 1995 وتضمنت تحديث قائمة المؤشرات الحضرية والإسكانية التي أعدتها المؤسسة وشاركت بها في مؤتمر الموئل الثاني الذي عقد في اسطنبول بتركيا عام 1996.
- وتسعى المؤسسة العامة للإسكان لتعميم هذه التجربة لتصبح برنامجا وطنيا تشارك به كافة الجهات المعنية واستخدامه كأداة لبناء قاعدة معلومات للمحليات ولتقييم أداء قطاعات التنمية المختلفة بها، وقد تبلورت أهم أهداف المحليات فيما يلي:
 - تحديد وجمع المؤشرات.
 - تطوير قاعدة بيانات تسمح بالتحليل.
 - المساعدة في استخدام وتطوير برنامج المؤشرات الحضرية.

- كما تم وضع المعايير التي بناء عليها تم اختيار وتحديد المؤشرات المحلية وهي (الأهمية، الشمولية، الأولوية، سهولة الفهم، اقتصادية التكلفة، القابلية للقياس، الحساسية لتغير الظروف، عدم الغموض، وأخيرا الاستقلالية للمؤشرات في قياس الظواهر).
- كما تم تحديد الفئات المستخدمة للمؤشرات من سكان المدن ومنتجي الخدمات والجهات المعنية بخدمات البنية التحتية والحكومات المحلية وإدارات المدن والقطاع الخاص والمؤسسات التمويلية والمنظمات غير الحكومية (المجتمع المدني).

- واعتمدت التجربة الأردنية على المشاورات والاجتماعات مع الخبراء في بناء إعداد الاستراتيجيات المحلية من خلال نظام المؤشرات الأردنية حيث تم دمج نظام مؤشرات الإسكان بالمؤشرات الحضرية واختزلت القائمة من 150 مؤشرا إلى 46 مؤشرا وقسمت إلى ثلاثة أقسام رئيسية، حيث تمثل مؤشرات البيانات الأساسية 9 مؤشرات، والمؤشرات الحضرية تمثل 27 مؤشرا، ومؤشرات الإسكان تمثل 10 مؤشرات، واعتبرت هذه المجموعة الأخيرة مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات للمقارنة بين المدن.
- وقد قامت المحليات بوضع الهرم المعلوماتي الذي يبدأ بالبيانات في قاعدته وينتهي بالمعايير في قمته مروراً بالإحصاءات والمؤشرات كأساس لإعداد استراتيجيات التنمية المحلية.

- ومن أهم الصعوبات التي واجهت التجربة الأردنية في إعداد استراتيجيات التنمية المحلية ما يلي:
 - ضعف قاعدة البيانات والمعلومات.
 - عدم توفر البيانات لحساب بعض المؤشرات.
 - عدم التحديث المستمر للبيانات مما يصعب معه تحديث المؤشرات.
 - عدم توفر البيانات على مستوى مدينة عمان وبالتالي اللجوء إلى التقديرات الإحصائية.
 - عدم توفر بعض المؤشرات موزعة حسب النوع.
 - قلة الكوادر المحلية المتخصصة بعدد استراتيجيات التنمية المحلية على مستوى المحافظات.

ثانياً - تجارب دولية في التنمية



التجربة اليابانية

- ما سر اليابان؟ وما سر نهوضها ؟
 - يكمن سر نهوض اليابان في شيان، هما:
 1. إرادة الانتقام من التاريخ، وبناء الإنسان، هذا هو الذي نهض باليابان. إرادة الانتقام من تاريخ تحدى أمة هزمت وأهينت فردت على الهزيمة بهذا النهوض العظيم، وبناء الإنسان الذي كرسه نظام التعليم والثقافة.
 - فالنقلة النوعية التي أحدثها الشعب الياباني في التاريخ الإنساني المعاصر تعد مثلاً أعلى لشعوب العالم، ولا غرو فهزيمة كبرى تلحق به في الحرب العالمية الثانية تثير في نفوس أبنائه الغيرة على بلادهم، وتلهب نيران الحماسة في صدور شبابه على مستقبلهم ومكانتهم بين دول العالم. ولذا فهم استمروا في المحاولات وظلوا وما زالوا يبحثون عن السبل التي تمكنهم

- من الرقي والتقدم، وما انفكوا حتى حولوا بلادهم إلى مكاتها المتقدمة بين شعوب الأرض قاطبة، فأصبح اسم اليابان مطبوعاً في أذهاننا ؛ لما يقدمه ذلك البلد من اختراعات وصناعات للعالم، ذلك البلد الذي لم تنه الحروب عن التقدم والازدهار، وعكف على بناء نفسه، وأدرك قادته أن لا سيادة لهم إلا بالعلم واليد العاملة.

- لقد تضافرت مجموعة من الظروف التاريخية والجغرافية كي تدفع بالتجربة اليابانية إلى النجاح، حيث أعطت الجغرافيا لليابان خصائص فريدة، فخمس مساحتها لا يصلح للاستغلال، وما تبقى من مساحة يضيق عن استيعاب البشر، كما يصعب أن يعطيهم الإنتاج الزراعي الكافي لحاجتهم، فلبجؤوا إلى زراعة كل أرض فضاء في المدن المهدمة كي يحصلوا على لقمة العيش.

- لذلك فإن هذه الطبيعة أعطت اليابان القدرة على العمل الشاق قرنا بعد قرن وحقبة بعد أخرى، حتى أصبح لدى الياباني «أخلاقيات عمل» يصفها بعض الخبراء بأنها (أكثر أخلاقيات العمل عمقا وأصالة في العالم كله)، كما أن هذه الجزر الممتدة بموقعها الجغرافي المعروف الذي يعرضها إلى أكثر الأعاصير والهزات الأرضية عنفا، كما حدث مؤخرا، جعلت لسكانها سمة هي قدرتهم على التكيف السريع.
- كما أن الذات الجماعية لدى اليابانيين ملحوظة، والعمل كفريق سمة من سمات شخصيتهم الوطنية، وكذلك التنظيم الاجتماعي، وذلك كله ليس نتاج التاريخ الحديث، إنما يضرب في تاريخهم قديما، فقد انصهر المجتمع الياباني منذ القدم في بوتقة واحدة.

- كما أن نظام التعليم الياباني يمتزج بين النظام المركزي كأساس ونظام اللامركزية في التعليم، وتتميز اليابان بشكل عام بأن نظام تعليمها يغلب عليه طابع المركزية. ومن إيجابيات هذا المبدأ في التعليم توفير المساواة في التعليم ونوعيته لمختلف فئات الشعب على مستوى الدولة.
- وبذلك يتم تزويد كل طفل بأساس معرفي واحد، حيث تقرر وزارة التعليم اليابانية الإطار العام للمقررات الدراسية في المواد كافة، بل ويُفصل محتوى ومنهج كل مادة وعدد ساعات تدريسها، وبذلك يتم ضمان تدريس منهج واحد لكل فرد في الشعب في أي مدرسة وفي الوقت المحدد له.

• وباختصار، فإن سر نجاح اليابان يكمن في عدة عوامل:

1. طبيعة الفرد الياباني ، تقديس العلم والعمل .
2. التخطيط: تخطيط الدولة بمعية المؤسسات الاقتصادية الكبرى وكل سياسة في خدمة القوة الصناعية .
3. التوجيه والمساعدات: تقدم الدولة توجيهات ومساعدات للاستثمار داخل وخارج الدولة .
4. الإشهار: إنتاج النوعية الجديدة وترويجها للسيطرة على الأسواق .
5. قوة الاستثمارات في الخارج: إقامة مصانع في كل أرجاء العالم وتجذب الحواجز الجمركية .

التجربة الماليزية

- هناك مجموعة من العوامل ساعدت على نجاح تجربة ماليزيا في التنمية وهي كما يلي:
- 1. المناخ السياسي لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية. وذلك أن ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة.
- 2. يتم اتخاذ القرارات دائما من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بأنها ديمقراطية في جميع الأحوال.

3. تنتهج ماليزيا سياسة واضحة ضد الاتفاق على التسلح واسلحة الدمار وتوجيه التمويل المتاح، بشكل أساسي، للتنمية.
4. رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة. لذا قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.
5. انتهجت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان.
6. اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

7. اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات.

وأنه في الوقت الذي تعاني فيه بلدان العالم النامي من مثلث المرض والفقر والجهل، فإن ماليزيا كان لها ثلوث آخر دفع بها إلى التنمية منذ طلع الثمانينيات وهو مثلث النمو والتحديث والتصنيع، باعتبار هذه القضايا الثلاث أوليات اقتصادية وطنية، كما تم التركيز على مفهوم (ماليزيا كشراكة) كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي تشكل المجتمع الماليزي من ناحية أخرى. إلى جانب ذلك، هناك عوامل أخرى ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا منها:

- تعاملت ماليزيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر بجذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها:
- ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.
- الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.
- أيضا امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي من خلال التخطيط لماليزيا 2020 والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.

- ما أن التجربة الماليزية التي اعتمدت على الريف كما كان الحال في التجارب اليابانية، فكان زيت النخيل، والمطاط من أهم المواد التي تم الاعتماد عليها في توفير الأموال اللازمة للتنمية، وهذا ليس غريبا فمهاثير محمد رائد التنمية في ماليزيا أطلق شعار (النظر إلى الشرق) ويقصد بذلك محاكاة اليابان بدلا من محاكاة الغرب، للتشابه بين المجتمعين.
- وتذكر الأدبيات أن التجربة الماليزية انطلقت معتمدة على ثمانية منطلقات وأسس رئيسة تتمثل في:

منطلقات التجربة الماليزية

1 . الاعتماد على الذات، والانطلاق من الاعتماد على الريف في التنمية (المطاط وزيت النخيل) .

2 . المحاكاة المبصرة من خلال سياسة (النظر إلى الشرق) .

3 . الموضوعية السياسية والاعتراف بالخطأ والعمل على تصحيحه .

4 . الرشد وعدم التبذير والإسراف، وهي خاصية يحث عليها الإسلام ويدعو إليها، والمجتمع السعودي من أحوج المجتمعات إلى الأخذ بها، وتطبيقها أفراداً وأسراراً ومؤسسات .

منطلقات التجربة الماليزية

5. احترام أصحاب الخبرة والتجربة من الكبار ومن السلطة.

6. المحافظة على الأسرة باعتبارها أهم لبنة في بناء المجتمع.

7. التسامح والوثام العرقي، فالمجتمع الماليزي مكون من ثلاثة أعراق رئيسية: المالية 50%، ثم الصينيون 30% ثم الهنود 25%.

8. دعم الحب والولاء للوطن، وهذه الخاصية فطرية ولكنها تحتاج إلى دعم وتعزيز من الجهات المختلفة.

ثالثاً - تجارب دولية في تنمية المدن



الأهداف المراد تحقيقها من هذه التجربة

- إن الأهداف الموضوعية لتنمية المدن بالتجارب تشير إلى أهمية وضوح الفكر التخطيطي وأهمية تكامل الإدارات لتحقيق هذا الفكر وتطبيقه على أرض الواقع من خلال خطط قومية واضحة الأهداف ومتكاملة فيما بينها.
- وتشمل الأهداف التي وضعتها التجارب أهداف التنمية المستقبلية بجميع قطاعاتها سواء على المدى القصير أو المدى الطويل والتي تبنتها المخططات الموضوعية لكل مدينة، وقامت الإدارات المعنية المختلفة بمتابعة الخطط لتحقيق هذه الأهداف.
- وتنقسم هذه الأهداف في كل تجربة على مستويين: المستوى الإقليمي وفيه الأهداف الإقليمية الموضوعية لتنمية الإقليم عامة والمدينة المقصودة بشكل خاص، ومستوى المدينة وفيه تنمية المدينة المستقبلية.

التجربة الأمريكية

• على مستوى مدينة سياatl:

1. رفع المستوى المعيشي للسكان واستيعاب معدلات النمو مع المحافظة على الموارد والعناصر الطبيعية. تنمية متكاملة (اقتصادي - عمراني - بيئي).
2. تشجيع التنوع الاقتصادي محليا وعالميا.

• على مستوى مدينة بورتلاند:

1. خلخلة السكان في مدينة سياatl الساحلية من خلال مدن داخلية مجاورة (مدينة بورتلاند).

التجربة الفرنسية

- على المستوى الإقليمي:

– تنمية الإقليم سياحيا عن طريق تشجيع نمو المناطق العمرانية مع الحفاظ على البيئة.

التنمية العمرانية تؤدي إلى تنمية سياحية.

- على مستوى المدينة:

– التكامل بين محاور الاقتصاد والعمران والبيئة بهدف التكامل في تنمية المدينة وعمل تنمية مستدامة لجميع القطاعات.

التجربة الصينية

- على المستوى القومي:

– التركيز الاقتصادي و ربط اقتصاد الصين مع السوق العالمي
(المدن الساحلية مركز التنمية الاقتصادية)

- على مستوى المدينة :

– التنمية المرحلية المتكاملة والتي تهدف إلى التنمية العمرانية والاقتصادية
والسياحية وفي ذات الوقت الحفاظ على الأرض والسيطرة النمو.

الأساليب المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف

- تشرح هذه الجزئية الطرق والخطوات التنفيذية التي اتخذتها الإدارات المعنية لتحقيق الأهداف التي وضعتها لتنمية المدينة، منها ما هو خطوات انية التنفيذ، ومنها ما هو على مراحل متتالية ومتابعة.

- وهذه الخطوات أيضاً مقسمة إلى مستويين:

- خطوات تنفذ على المستوى الإقليمي.
- خطوات تنفذ على مستوى المدينة.

التجربة الأمريكية

• على مستوى مدينة سياقل:

1. تشكيل رؤية بعيدة المدى للتنمية العمرانية بخطط تحدث كل 4 سنوات.
2. حماية وتحسين البيئة الطبيعية وتطبيق نظام المباني الخضراء.
3. إقامة مجموعة من الأنشطة كالتجارة والصناعة والسياحة مع مراعاة تعظيم منطقة الشاطئ.
4. تعزيز الأعمال التجارية وتعزيز القاعدة الضريبية وتشجيع التنوع الاقتصادي بالمدينة.
5. أسلوب إداري يساهم في التحكم في المدينة، وكذلك العمل بقانون إدارة النمو.

التجربة الأمريكية

• على مستوى مدينة بورتلاند:

1. بناء مساكن جديدة وبشكل سريع داخل قلب المدينة دون ارتفاع أسعار المساكن.
2. خطة تنمية النقل الموجه كان سبباً في سهولة الاتصال السريع بين المدينة والمدن المجاورة.

التجربة الفرنسية

• على المستوى الإقليمي:

- تقسيم الإقليم إلى وحدات تقسم داخليا إلى مناطق عمرانية ذات بنية أساسية متكاملة ومناطق سياحية ومناطق محميات طبيعية، والتنفيذ مدعّم بقوانين الإدارة وحماية المناطق الساحلية.

• على مستوى المدينة:

1. تنوع الأنشطة الاقتصادية لخلق فرص عمل مع عمل مشروعات إسكان متنوعة اجتماعيا، مع مراعاة الحفاظ على البيئة وعدم التعدي على المحميات الطبيعية واستخدامها كفاصل بين المناطق العمرانية والسياحية.

2. قانون تخطيط المدن والذي يضع آليات تنفذ الخطط الموضوعة.

التجربة الصينية

• على المستوى الإقليمي:

- إنشاء I4 مدينة ساحلية تعتبر مراكز التنمية الاقتصادية و 4 مناطق اقتصادية خاصة تعتبر أقطاب مهيمنة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

• على مستوى المدينة:

- إعادة تشكيل هيكل استخدامات الأراضي مرحلياً، واتخاذ قرار استخدامات المرحلة الثانية بعد التأكد من تحقيق الأهداف المرجوة من المرحلة السابقة.

النتائج التي حققتها التجربة

- النتائج التي يمكن من خلالها قياس نجاح العمليات التخطيطية للمدن تشمل في:
 1. معدلات الدخل المحلي للمدينة أو الإقليم الذي تتبعه المدينة.
 2. ارتفاع مستوى معيشة سكان المدينة.
 3. الدور الاقتصادي الذي تلعبه المدينة في إقليمها.
 4. نجاح المخططات الموضوعية يمكن قياسه من خلال أحجام السكان الموجودة فعلاً ومقارنتها بما كان مستهدف.
- وتلك المؤشرات هي ما تم استخدامه لتقييم مدى نجاح مخططات وسياسات التنمية بالتجارب الدولية التي تم دراستها.

التجربة الأمريكية

• على مستوى مدينة سياتل:

1. سياتل لها دور اقتصادي هام بالولايات المتحدة.
2. ارتفاع صافي الأصول المستثمرة في عام 2008 إلى 696 مليون دولار يمكن استخدامها لتلبية التزامات المشاريع بالمدينة.
3. ارتفاع صافي الدخل المحلي للمدينة إلى 121,4 مليون دولار، ونسبة (4,8%).
4. سياتل مجتمع شاب وعامل، حيث تشكل نسبتهم حوالي 58,7% من إجمالي السكان (16 سنة فأكثر).
5. تحتل التجربة التخطيطية بسياتل موقعا هاما بالولايات المتحدة للنجاح الذي أظهره المخطط من خلال وعي ومشاركة المواطنين والاهتمام بالعناصر البيئية وتنميتها.

التجربة الأمريكية

• على مستوى مدينة بورتلاند:

1. نمو إقليم المدينة دون ارتفاع في أسعار السكن.
2. نجاح نظام نقل الركاب، وتنمية النقل الموجه.
3. تعتبر الهجرة هي العامل الرئيسي للنمو السكاني بالمدينة منذ ثمانينيات القرن الماضي.

التجربة الفرنسية

• على المستوى الإقليمي:

- سر نجاح إقليم لانجدوك روزيليون محلياً وعاملياً هو التنوع الاقتصادي الذي يتمتع به الإقليم من زراعة وصناعة وسياحة وصيد، والتكامل الاقتصادي والاجتماعي بين مقاطعات ومدن الإقليم.

• على مستوى المدينة:

1. تعتبر المدينة ذات أعلى متوسط دخل على مستوى الإقليم، وذلك بسبب تنوع مجالات العمل.
2. التطور الصناعي أدى إلى الإرتفاع في حجم السكان.
3. 43% من السكان تقل أعمارهم عن 30 عاماً (معظمهم من الطلاب والباحثين).

التجربة الصينية

• على المستوى الإقليمي:

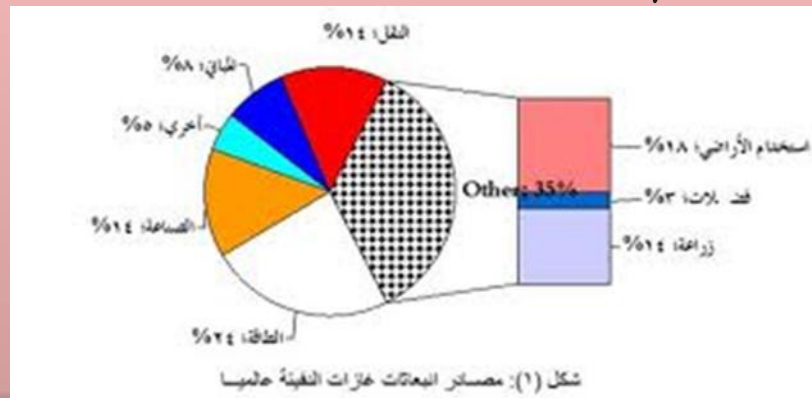
- أصبحت السواحل الصينية من أكثر المناطق المتحركة بالاستثمارات الأجنبية، وأصبحت المدن الصينية الساحلية أكبر وأقوى المدن التي يضح إليها الاستثمارات والخبرات والتقنيات.

• على مستوى المدينة:

1. المدينة تعتبر من أكبر الموانئ التجارية العالمية جذبا للاستثمار.
2. أكثر الوجهات الساحلية في مقاطعة فوجيان جذبا للسياحة من خلال المنتجعات الشاطئية والحدائق داخل المدينة، وسياحة المؤتمرات والمهرجانات.

التجربة الصينية

3. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للمدينة بنسبة تقدر بـ 40,2% خلال ست سنوات، وتساهم الصناعة الثانوية فيه بنسبة 53,5%.
4. بلغ عدد السكان عام 2006 حوالي 2.11 مليون نسمة، وهو عدد يقارب ما خطط له عام 2000 والذي حُدد بـ 1,5 مليون نسمة.
5. تضاعف نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للمدينة من 555,41 مليار يوان في عام 2001 إلى 986 مليار يوان في عام 2007.



المشاكل التي واجهت التجربة

- قد يواجه تحقيق الأهداف الموضوعية أو حتى عند تنفيذ المخططات بعض المشكلات.
- كما يمكن أن تظهر هذه المشكلات بعد تطبيق وتنفيذ المخططات.
- وفيما يلي تحليل لأهم المشكلات التي واجهتها التجارب الدولية حالة الدراسة وكيف تم التعامل مع هذه المشكلات.

التجربة الأمريكية

- على مستوى مدينة سياatl:

- الأنظمة الضريبية المتبعة في ولاية واشنطن تسببت في عدم توازن توزيع استعمالات الأراضي بالمدن والمقاطعات، لأنه في حالة وضع الأنشطة المتنوعة توفرت عوائد كثيرة للضرائب، ولكن في II ات الوقت يتطلب ذلك تكلفة عالية للخدمات العامة.
- وبالتالي، يتم زيادة تكلفة المساكن بالرغم من أنها عادة لا تنتج ما يكفي من الإيرادات الضريبية لدفع التكاليف المرتفعة للخدمات العامة.

التجربة الأمريكية

• على مستوى مدينة بورتلاند:

محدودية الأراضي لاستيعاب النمو العمراني، والتخوف من ضرورة استخدام الأراضي الزراعية لاستيعاب معدلات النمو.



التجربة الفرنسية

1. الحفاظ على مناطق الغابات والمحميات الطبيعية في ظل عمليات التنمية السياحية والتنمية بشكل عام.
2. الاستفادة من المناطق الزراعية لبناء البنية الأساسية بدون تنمية سكنية عليها.
3. تقنين التخطيط المتكامل والإدارة المتكاملة لعمليات النمو الحضري على الساحل وفي ذات الوقت حماية البيئة ومراعاة محددات استخدام الشاطئ.
4. التخلص من النفايات ومياه الصرف الصحي بهدف الصيانة والحفاظ على المناطق ذات التراث البيئي والطبيعي.

التجربة الفرنسية

5. الحد من الزحف على الأراضي للفضاء الصالحة للتنمية داخل المدينة.

6. توفير الأنظمة المالية لتمويل المشروعات والخدمات بالمدينة.

التجربة الصينية

1. أدت التنمية الاقتصادية السريعة في المدن الساحلية إلى سرعة البناء والتنمية من ناحية، وظهور العديد من المباني غير الرسمية. وبالتالي، أصبح هناك قلة اهتمام ببناء مرافق الخدمات العامة مما أدى إلى التأثير على التنمية في المدينة.
2. التكدس السكاني في المدن الأساسية والعمل على الاتزان السكاني في جميع المدن سواء داخلية أو ساحلية.
3. محدودية الامتداد العمراني الأفقي نظرا لوعورة الأراضي في بعض المناطق.
4. العمل بسياسات الإصلاح والانفتاح مع تحويل تركيز الاستثمارات من المناطق الداخلية إلى المدن الساحلية.

التجربة الصينية

5. النظام المتكامل إدارياً لتعديل القوام الاقتصادي وتوفير فرص العمالة اللازمة وتحسين الظروف البيئية والعمرانية.
6. التوازن بين الطاقة الاستيعابية للأنشطة وتوزيع استعمالات الأراضي.
7. استراتيجيات التنمية المحلية والحفاظ على أيكولوجية الأرض اللازمة للتنمية الاستراتيجية.
8. توجيه الاستثمارات للأنشطة المختلفة.

أوجه الاستفادة من التجارب

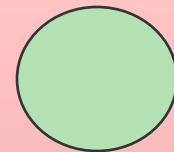
- تنقسم هذه الجزئية إلى قسمين:
 1. القسم الأول يعرض فيه إمكانية تطبيق الدروس المستفادة من كل تجربة من التجارب الدولية سابقة العرض والتحليل في المجتمع المحلي، بعد مراجعة القوانين والتشريعات المصرية، على سبيل المثال، وكذلك الأنظمة السياسية المتبعة في مصر ووسائل التمويل للمشروعات والمدن، والأساليب المتبعة حالياً في وضع الخطط التنموية لجميع القطاعات.
 2. القسم الثاني يعرض الدروس المستفادة والنقاط ذات الأهمية من هذه التجارب مجتمعة ومقارنتها بالوضع المحلي.

إمكانية تطبيق الدروس المستفادة

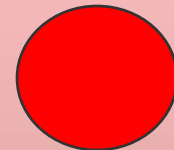
- تم تصنيف الدروس المستفادة من كل تجربة على حدة إلى ثلاث فئات من حيث إمكانية التطبيق في مصر



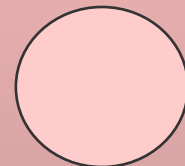
يصلح للتطبيق



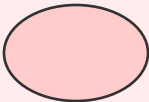
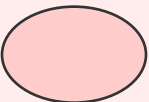
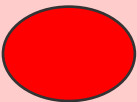
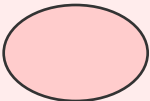
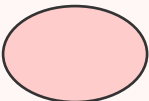
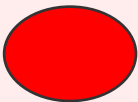
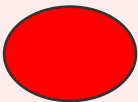
يصلح نسبياً للتطبيق



لا يصلح للتطبيق



تصنيف الدروس المستفادة من التجارب الدولية

عناصر التطبيق	التجربة الأمريكية	التجربة الفرنسية	التجربة الصينية
النظم السياسية والتشريعية			
أساليب التمويل وبناء قاعدة اقتصادية			
الإدارة المتكاملة للمدن الساحلية			
الخطط الموضوعية وتحديثها ومشاركة فئات المجتمع			

تصنيف الدروس المستفادة من التجارب الدولية

عناصر التطبيق	التجربة الأمريكية	التجربة الفرنسية	التجربة الصينية
البنية الأساسية والتنمية العمرانية وأنظمة النقل والمواصلات			
المدن الساحلية مراكز للتنمية الاقتصادية			
القوانين التي تساعد في تنفيذ المخطط			

الدروس المستفادة من التجارب مجتمعة

- بعد قراءة للتجارب الثلاث مجتمعة تم ملاحظة بعض النقاط التي تميزت بها هذه التجارب. ومن هذه النقاط:
1. اختلاف الفكرة الأساسية للمخططات بمدن التجارب ومع ذلك أوضحت المؤشرات نجاح هذه المخططات، فمثلاً مخطط مدينة سياتل بالولايات المتحدة حدد استعمالات أراضي تقوم على خط الشاطئ ومنع الاستخدامات التي قد تضر بالساحل، في حين مخطط مدينة شيامن نوع استعمالات الأراضي على خط الساحل بين الصناعي والسكني والتجاري، وفي النهاية نجحت كل من المدينتين في النهوض بالمدينة. فالشاهد هنا أن نجاح مخططات المدن الساحلية لا يعتمد على فكر محدد يمكن تطبيقه ولكن يعتمد على وضوح أهداف التنمية والفكرة الأساسية للتخطيط وتطبيقها ومتابعتها.

الدروس المستفادة من التجارب مجتمعة

2. الاهتمام بمتابعة تحقيق الأهداف الموضوعية، فعلى سبيل المثال بلغ عدد السكان بمدينة شيامن بالصين عام 2006 حوالي 2.11 مليون نسمة وهو ما خطط له عام 2005 والذي حدد بـ 1.5 مليون نسمة. وهذا يدل على أن متابعة تنفيذ الخطط والأهداف الموضوعية تساعد في الوصول إلى أهداف المخططات المحلية والإقليمية أيضا.



الدروس المستفادة من التجارب مجتمعة

3. من أهم النقاط التي برزت في هذه التجارب دور القوانين والتشريعات في التنمية المحلية والإقليمية خاصة لمدن السواحل، فالدول الثلاثة لديها قوانين تخص تنمية المناطق الساحلية (تتناول هذه القوانين آليات تنمية المناطق الساحلية بيئياً وعمرانيا واقتصادياً)، بالإضافة إلى قوانين تخطيط المدن وإدارة النمو، وجميعها متكاملة تهدف إلى الإدارة والتنمية المتكاملة للمناطق الساحلية، مع ملاحظة أنها لم تدخل في طرق وأفكار التنمية الموضوعية ولكنها تضع آليات تساعد في تحقيق التنمية المستهدفة، كمراجعة المخططات سنوياً، ومن هم المشاركون في وضع المخططات ومتابعتها، والأساليب المختلفة لحماية المناطق الساحلية وتنميتها في ذات الوقت لتناسب مع ظروف المناطق الساحلية المختلفة.

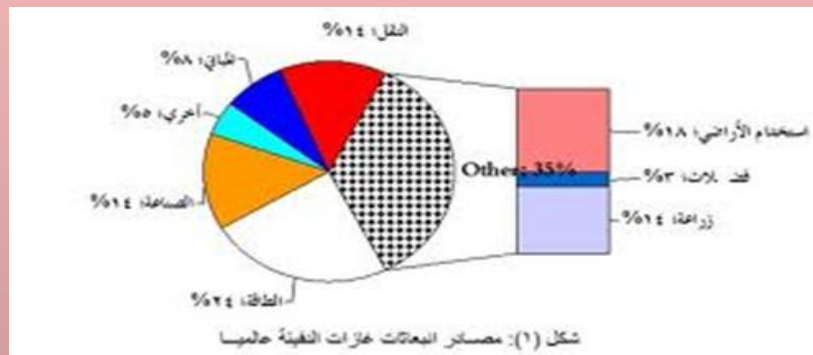
الدروس المستفادة من التجارب مجتمعة

4. اعتبرت التجارب الثلاثة أن من أهم أسباب نجاح المدن الساحلية توفير شبكة مواصلات قوية لربطها إقليميا بالمدن المجاورة لتحقيق النمو العمراني والاقتصادي والسياحي المطلوب، وقد اشتركت التجارب الثلاثة (وقد يكون مصادفة) في وجود شبكة حديد أو ترام قوية أكدت على ربط هذه المدن بالمدن والأقاليم المجاورة مما أكد على أهمية دور هذه المدن على المستوى الإقليمي.



الدروس المستفادة من التجارب مجتمعة

5. تم ملاحظة أن المدين الثلاثة بها صناعات متعلقة بعلوم التكنولوجيا والمستقبل، حيث أن هذه الصناعات ليست بالضرورة أن تكون سببا لنجاح المدينة اقتصاديا، ولكن يمكن أن يكون دليلا على أن التنمية بالمدن عامة والساحلية خاصة في هذه الألفية الثالثة يجب بل من الضروري أن تكون في حالة تحديث دائم. كما لا بد وأن تتوفر للمدن الساحلية قاعدة بيانات كاملة ودائمة للتحديث حتى تتواءم تنميتها مع المدن المماثلة.



معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على عملية التنمية

• أثرت عمليات التنمية في المدن الساحلية التي تمت دراستها في معدلات التنمية بالمدينة خصوصا الاقتصادية والاجتماعية. كما تبين من خلال عرض وتحليل هذه المدن، يمكن تلخيص هذه المعدلات على النحو التالي:

1. مؤشرات اقتصادية: تلخص في المستوى المعيشي للسكان - الفرص الاقتصادية - ميزانية المدينة - الاستثمار والاستثمار الأجنبي - الدخل المحلي - متوسط دخل الفرد - حجم العمالة ونوعيتها (قوة العمل).
2. مؤشرات اجتماعية: تشمل حجم السكان - معدلات النمو - الهجرة.

ملخص تحليل التجارب الدولية

- يشارك المتدربين في استخلاص النتائج التي توصلت إليها التجارب الدولية، المشار إليها سابقاً، والدروس المستفادة لإمكانية تطبيقها محلياً في الدول العربية، وذلك من خلال الأهداف الموضوعية وأساليب تحقيقها والنتائج التي وصلت إليها.

